في اجتماع تنسيقي مع وكيل وزارة الاوقاف بحضور القيادات الامنية والدينية

الفهد : لا نقبل باستغلال الدين كمدخل للأعمال الإجرامية.. وحرية العقيده مقدسة

الفهد متحدثا

جانب من الاجتماع

■ دور ومسئولية مشتركة وتعاون ائمة ووعاظ المساجد في تعزيز فلسفة التسامح والتمسك بالقيم الاسلامية السمحاء

- ■ نعمل على توفير المناخ الآمن والمناسب ضد كل من يريد المساس بأمن دور العبادة
- ■ اليقظة والانتباه لأدق التفاصيل أساسها التنسيق المشترك بين الداخلية والأوقاف
- ■ إثارة الفتنة والبلبلة ستواجه بكل الحزم والتدابير والوسائل الأمنية اللازمة
- ■ الأوقاف عليها دور كبير في توطيد مبادئ الوحدة الوطنية من خلال وسطية المنهج
- ■ غير مقبول خروج البعض عن دائرة المسئولية المجتمعية الواحدة
- ■ الفلاح : الوحدة والتلاحم والتعايش السلمي من الجميع صفات يتحلى بها كل المواطنين والمقيمين

عقد وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد ووكيل وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية الدكتور عادل الفلاح اجتماعاً تنسيقيا مشتركا بحضور وكلاء الداخلية المساعدين لشئون الامن الجنائي والامن العام وامن الدولة والمدراء العامون لمديريات أمن المحافظات الست ووكلاء الاوقاف المساعدين وعضو اللجنة الاستشارية للوقف الجعفري وذلك لاتخاذ التدابير والوسائل الامنية اللازمة لدور العبادة واعلاء قيم المواطنة والتسامح الديني بين المواطنين والمقيمين والوقوف صفا واحدا في مواجهة كل من يضمر الشر لبلدنا واهله واثارة الفتنه والبلبلة باليقظة والانتباه والتنسيق المشترك بين وزارات الداخلية والاوقاف ومواجهة اى خروج بكل الحزم والشدة واتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لتعزيز دور ائمة المساجد والوعاظ والاعلام التثقيفي في نشر الوسطية والفكر المعتدل والبعد عن كافة اشكال ومظاهر العنف والتعصب والخروج عن الاعراف والتقاليد المجتمعية التي جبل عليها اهل الكويت منذ القدم.

وقد عبر وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد في مستهل الاجتماع التنسيقي بين القيادات الامنية للداخلية والدينية للاوقاف عن الترحيب بالحضور ونقل لهم تحيات وتقدير معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وتاكيد معاليه على ان الجميع شركاء في المسئولية الوطنية والتي تتطلب التكاتف والوقوف يد واحدة في مواجهة كل من يريد تعكير صفو أمن واستقرار الوطن وسلامة المواطنين والمقيمين خاصة ونحن مقبلون على ايام الشهر الفضيل شهر العبادة والتسامح والغفران.

وتطرق الفريق الفهد الى اهمية هذا الاجتماع الذى ينطلق من منظور امني ووازع ديني على خلفية التطورات الامنية والحوادث الاجرامية الخسيسة التي طالت بعض دور العبادة في المملكة العربية السعودية الشقيقة وراح ضحيتها اعداد من الابرياء الشهداء والمصابين.

وأكد على انه لا يجب ان يستغل الدين كستار ومدخل غير شرعي او انساني في ارتكاب الاعمال الاجرامية ونحن على ابواب الاشهر الحرم وما يرتبط بها من مناسك دينية وشعائر مقدسة تهم كافة شرائح المجتمع كما لا يجب باى حال من الاحوال ان تمس تلك الشعائر من قريب او بعيد امن وأمان الوطن او صحيح الدين وهو الامر الذى يستوجب تخطي كل المحاولات التي من شانها المساس بامن البلاد والعباد.

واشار الفريق الفهد ان علينا مسئولية مشتركة ودور فاعل ومؤثر للائمة والوعاظ في المساجد ودور العبادة لتعزيز فلسفة التسامح والتمسك بالقيم الاسلامية السمحاء مؤكدا ان حرية العقيدة والعبادة اسس ومبادئ راسخة وخطوط مقدسة ومكفولة لكافة الطوائف التي درج عليها المواطنين والمقيمين على الدوام.

واضاف قائلا: كل الامكانيات والاستعدادات الامنية مسخرة لخدمة وزارة الاوقاف وتوفير المناخ الآمن والتعامل الحازم ضد كل من يريد المساس بامن دور العبادة او التقليل من قدسية الشهر الفضيل ولن نقبل ابداً استغلال الدين في الاعمال الاجرامية او الاخلال بالامن مطالبا كافة اجهزة الامن والاوقاف وجميع هيئات ومؤسسات الدولة والافراد باليقظة والانتباه لادق التفاصيل في اطار من التنسيق والعمل المشترك لتفويت الفرصة على المتربصين ومثيري الفتنه والبلبله والتعب على اوتار الطائفية والتعددية الدينية فكلنا نسيج واحد ولا يمكن لاي من كان استغلال ذلك.

واشار الفريق الفهد ان لوزارة الاوقاف دورا هام وحيوي في ترسيخ قيم ومبادئ الوحدة الوطنية من خلال وسطية المنهج والاسلوب من خلال الاعلام التثقيفي الواع والمدرك لطبيعة المرحلة الى جانب الدور المحوري الذى يتولاه الوعظ والارشاد في المساجد والذى يجب ان يتسم بالعقلانية وعدم الخروج عن صحيح الدين والعقيده ودائرة المسئولية المجتمعية المشتركة تجاه امن الوطن والمواطنين والمقيمين مهما كانت المبررات والذرائع.

ومن جانبه اكد وكيل وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية الدكتور عادل الفلاح عن تقديره البالغ للدعوة الكريمة لهذا الاجتماع التنسيقي مشيرا الى ان وزارة الداخلية سباقه دائما لتعزيز التعاون والتنسيق مع كافة اجهزة الدولة ووزارة الاوقاف والشئون الاسلامية في اطار الاستراتيجية الامنية المتكاملة التي يقودها باقتدار ووعي كامل معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد وبجهد وافر لوكيل الوزارة الفريق سليمان الفهد الذي يعزز دوره وكلاء وزارة الداخلية المساعدين وهم يؤدون واجبهم ومهامهم وفق القانون وبالصورة التي تحقق الامن الشامل والوحدة الوطنية والشفافية في التعامل بين الجميع وعلى مسافة واحدة لترسيخ الوحدة والتراحم والتعايش السلمي بين جميع طوائف الشعب الكويتي الكريم والمواطنين والمقيمين الشرفاء على ارض الوطن.

واضاف د. الفلاح ان التكامل والتعاضد لمواجهة التحديات وكل ما يسيئ الى مبادئنا وعقيدتنا الدينية السمحاء والخروج عن صحيح الدين امر محمود وفكر ناضج نابع من المسئولية الوطنية والدينية مؤكدا العمل مع وزارة الداخلية وبذل الجهود الصادقة والحريصة على تعزيز الوحدة الوطنية من خلال تفهم جميع الائمة والوعاظ لدقة وطبيعة الظروف المحيطة والتعامل معها بحذر شديد وفكر مستنير.

تتمات

إحالة

للنيابة العامة لاعمال دورها بهذا الجانب ، والتحقيق بهذا الملف بالشق الجنائي منه وشق الجنح ».

اضاف ان اللجنة تبين لها خلال التحقيق تضارب اقوال بعض العاملين بالهيئة وعدم تطابق ما ادلوا به مع الوقائع المثبته بالمستندات مبينا ان هذا التضارب اوحى للجنة بوجود شبهات تزوير وتنفع واستفادة «.ونوه الى ان اللجنة اوصت بان يصدر وزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.علي العمير قرارا بوقف اعضاء هذه اللجان لحين الانتهاء من التحقيق معهم بالنيابة عن ملف الهيئة ، وكذلك اعادة قرعة توزيع الحيازات الزراعية في الوفرة على المستحقين ممن حرموا من الحصول على الحيازات واستبعدوا نتيجة التلاعب بالقرعة السابقة ».

وبين العبدالله ان اللجنة اوصت ايضا بالتحقيق مع مدير عام الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بالوكالة نظرا لما قامت به من نقل حيازات وقرزها بعد صدور قرار مجلس الامة بوقف اصدار اي قرارات من قبل الهيئة كما اوصت بإحالة كافة المخالفات الادارية الى ديوان المحاسبة للتحقق منها وكذلك الزام الهيئة بوضع خطة استراتيجية متكاملة بشان رؤية الدولة في مشروع الامن الغذائي بدعم المزارعين ومربي المواشي الحقيقيين ، كما اوصت اللجنة بسحب قرارات التخصيص المخالفة للحيازات الزراعية والحظائر الحيوانية المخالفة لاعلان التقديم وكذلك التي وزعت على اقارب المسؤولين بالهيئة والموظفين من الدرجة الرابعة كما اوصت اللجنة بان يخاطب رئيس مجلس الامة وزير العدل باقامة الدعوة العمومية بشان الموظفين الذين لم يتعاونوا مع اللجنة في تحقيقها وقدموا معلومات مغايرة للحقيقة.

من جهة اخرى اكد وزير العدل ووزير الاوقاف والشؤون الاسلامية يعقوب الصانع «الحاجة الماسة لاقرار قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات للتصدي للتنظيمات الارهابية وافكارها ، وسد الثغرات التشريعية الجنائية ، لاسيما في ظل الاوضاع الاقليمية الخطرة».

جاء ذلك في تصريح للصحافيين للصانع بمجلس الامة ، عقب مشاركته في اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية امس ، والذي انتهى الى التوصية بالموافقة على مشروع والاقتراح بقانون في شان مكافحة جرائم تقنية المعلومات ، والمقرر ان يدرج على جدول اعمال جلسة الثلاثاء المقبل للمجلس.

واوضح الصانع ان القانون في مادته ال10 نص على ان يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز 10 سنوات وبغرامة لا تزيد على 50 الف دينار ولا تقل عن 20 الف دينار ، كل من انشا موقعا لمنظمة ارهابية او لشخص ارهابي او نشر عن ايهما معلومات على الشبكة المعلوماتية ، او باحدى وسائل تقنية المعلومات ولو تحت مسميات تمويهية لتسهيل الاتصالات باحد قياداتها او او اعضائها او ترويج افكارها او تمويلها او نشر كيفية تصنيع الاجهزة الحارقة او المتفجرة او اية ادوات تستخدم في الاعمال الارهابية.

واضاف ان هذا القانون سيعالج الفراغ التشريعي في هذا الجانب ويسد ثغرة مهمة في قانون الجزاء من خلال تطوير نصوصه ، لاسيما ان دولة الكويت وقعت على اتفاقيتي (بودابست) المتعلقة بالجرائم الالكترونية والمعلوماتية والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وافاد بان القانون جاء ليتصدى كذلك لمروجي المخدرات والاتجار بالبشر ، عبر الوسائط الالكترونية ، حيث نصت المادة الثامنة منه على ان يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز 7 سنوات كل من يستخدم الوسائط التقنية بقصد الاتجار بالاشخاص او ترويج المخدرات او المؤثرات العقلية.

إلى ذلك أعلن رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد ان اللجنة قد اجتمعت لمناقشة تقديرات الباب الرابع للمصروفات (المشاريع الإنشائية والصيانة والاستملاكات العامة) لميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2015/2016 ، حيث قدرت بـ 2.100.000.000 دينار (مليارين ومائة مليون دينار) وبزيادة قدرها 4% عن السنة المالية السابقة.

أضاف عبد الصمد أن اللجنة أوضحت أنه رغم إصرار الحكومة بانعكاس كافة مشاريع الميزانية على خطة التنمية ، إلا أن اللجنة ما زالت ترى عدم وجود تطابق بينهما ، إذ أن عدد المشاريع الواردة في مشروع الميزانية يفوق عدد المشاريع الواردة بخطة التنمية بكثير ، مبينة أن عدد المشاريع الواردة في الميزانية الجديدة 521 مشروعا من ضمنها 119 مشروعا فقط هي المدرجة فعليا في خطة التنمية والباقي من خارجها ، بل تبين أن هناك جهات حكومية لا تدرجُ مشاريعها أصلاً في الخطة.

العمير:

وقال العمير في تصريح للصحافيين أمس إن إحدى الصحف اليومية «نشرت اننا قدمنا تقريبا 23 اسما فقط للتعيين في مجالس الادارات ، ونقول للاخوان الذين استعجلوا ومن بينهم رموز سياسية ، وذكروا باننا قدمنا 43 اسما من المقربين واننا حزبيون : ما ردكم اليوم بعد ان تسرعتم» ؟

أضاف ان عدد اعضاء مجالس الادارات 61 اسما ، متسائلا : ما الضير اني قدمت 23 اسما واي اغلبية اريدها التي يتحدث عنها البعض ، موضحا كذلك أن الترشيحات التي قدمها تضمنت جميع اطياف المجتمع الكويتي ، وان جميعها ممن تنطبق عليهم الشروط فيما يخص قانون الشركات والانظمة الاساسية للشركات ، كما انهم اكاديميون في جامعة الكويت والتعليم التطبيقي ، وبعضهم عمل في القطاع النفطي ولديهم خبرات واسعة.

ولفت وزير النفط إلى ما اعتبره خطأ جسيما ، عندما اوردته احدي الصحف اسم عضو مجلس ادارة موجود حاليا وقالوا انه من ضمن ترشيحاتي ، كما استنكر الحديث من قبل من يهاجمونه عن اثنين من اقاربه من أسرة العمير تم تعيينهم ، مؤكدا ان احدهما تعين عام ٢٠٠٩ قبل ان يكون هو وزير اصلا ، وان الثانية مهندسة تعينت في شركة نفط الخليج .

وقال : إن هذا الشاب وهذه المهندسة اتشرف بهما ولكن لا يربطني بهما نسب او رحم ، مبديا اسفه ان اي شخص من عائلة العمير يتم تعيينه توجه له الاتهامات بان الوزير علي العمير تدخل لتعيينه .

« التشريعية »

العامة في المكافآت والمزايا المالية والعينية اثناء الخدمة أو عند انتهائها وقررت رفعه إلى المجلس على أن يلحق ببنود قوانين اللجان على جدول أعمال الجلسة المقبل.

وأضاف دشتي أن اللجنة أوصت كذلك بالموافقة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 28 لسنة 1996 في شان تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الأدوية والذي يهدف إلى خلق فرص وظيفية للعمل للصيادلة الكويتيين في القطاع الخاص وتقليص المجال أمام الشركات للاستحواذ على سوق الأدوية ومهنة الصيدلة بشكل عام.

فوزي الخرافي

ان باقي المناصب القيادية في المجموعة باقية كما هي دون تغيير.

واعتبر لؤي أن هذه الخطوة «تعكس عمق واستقرار مجموعة الخرافي أكبر مجموعة تجارية في منطقة الخليج والشرق الأوسط».

الملك سلمان

بالمشاريع في مكة».

وطلب الملك سلمان من الأمير خالد الفيصل، أمير منطقة مكة المكرمة الذي كان في مقدمة مستقبليه لدى وصوله إلى المسجد الحرام، متابعة المشاريع وإعطاءها أولوية.

وتعد هذه الزيارة هي الأولى لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان، منذ توليه الحكم في 23 يناير الماضي.

محمد بن نايف:

جدة، وبحضور ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان «إن المملكة واقفة بقوة ضد الإرهاب، ولن تزعزعنا مثل هذه الحوادث، مررنا بحوادث أكبر، والحمد لله الوضع تحت السيطرة، وإن حدث شيء سيتعامل معه في حينه».

وأكد أنه تم إيقاف الكثير من العمليات الإرهابية، مبينا أنه في حال حدوث أمر ما سيتم التعامل معه بشكل صارم مصحوب بنوع من الاتزان حتى لا يؤثر على حياة باقي المجتمع.

مصر :

بـ «تشويه الرموز الدينية والأئمة وكبار العلماء» استنادا إلى بعض نصوص قانون العقوبات المصري.

ويقول بحيري إنه يسعى لإعادة قراءة التراث وتجديد الخطاب الديني.

وفور صدور الحكم، الذي من الممكن استئنافه، أكد بحيري أنه سيخوض المعركة إلى نهايتها لإثبات صحة وجهة نظره.

وقال بحيري إن «ما يقوله ليس ازدراء للأديان، بل تعرية لأشخاص ليس لهم أي قداسة» على حد قوله.

يذكر أن هذه هي القضية الأولى التي يصدر فيها حكم ضد إسلام البحيري ضمن نحو 45 دعوى قضائية رفعت ضده أبرزها تلك التي أقامها الأزهر للمطالبة بمنعه من الظهور على شاشات التلفزيون.

وكان بحيري ردد في عدة لقاءات تلفزيونية ما يعتبره بعض علماء الدين خطاب فتنة تحريضي يطعن في العقيدة الإسلامية ويتهم علماء وأئمة لمذاهب فقهية بتحريف نصوص.

« حزب الله »

في سوريا، انه «على إيران أن ترسل 50 الف جندي من قوة المشاة إلى سوريا لإدارة الحرب هناك وللحيلولة دون سقوط نظام الأسد الذي بدأ يتهاوى أخيرا».

وبحسب موقع «بالنارات»، فقد أكدت الدراسة أن «إيران يجب أن تحافظ على الممر الحيوي الممتد من دمشق إلى اللاذقية وطرطوس وحتى الحدود اللبنانية، وإرسال قوة برية مكونة من 50 الف جندي وبصورة عاجلة، نظرا لتسارع الأحداث وسوء حالة جبهات النظام السوري».

ويرى موقع أنصار حزب الله أن «تأخر إيران في هذا العمل الاستباقي سيكون سببا في سقوط مطار دمشق، وبالتالي قطع خط الإمداد والتواصل الأساسي لإيران لمساعدة النظام السوري».

وكان القائد السابق للحرس الثوري الإيراني وأمين مجلس تشخيص مصلحة النظام في إيران، الجنرال محسن رضائي، قد عبر الأسبوع الماضي عن خشية طهران من احتمال قيام المملكة العربية السعودية بـ«عاصفة حزم» أخرى في سوريا على غرار ما حدث في اليمن.

وخوفا من امتداد عاصفة الحزم إلى سوريا قامت إيران بإرسال المزيد من المقاتلين الأفغان في لواء «فاطميون»، وأعلنت انه أصبح قيفلا جاهزا لمواصلة القتال إلى جانب قوات النظام السوري وسائر الميليشيات التابعة لإيران في سوريا.

كما اتخذت خطوات أخرى، منها تقديم المزيد من المساعدات المالية، وكذلك إعادة هيكلة الجسم العسكري للنظام السوري لوقف النزيف داخله، خاصة إعادة تأهيل ميليشيات الدفاع الوطني التي كانت إيران صاحبة فكرة تشكيلها وتدريبها وتجهيزها.

وكان قائد الحرس الثوري الإيراني، محمد علي جعفري، قد أكد في 8 مايو الجاري «أن إيران نظمت 100 الف من القوات الشعبية (الدفاع الوطني) المسلحة المؤيدة للنظام السوري وللثورة الإسلامية الإيرانية ضد المعارضة السورية، وذلك في إطار جبهة المقاومة»، حسب زعمه.

وفي محاولة أخرى لإنقاذ الأسد سياسيا، أعلن نائب وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبداللهيان، الخميس الماضي، أن إيران ترفض إنشاء منطقة حظر جوي فوق سوريا، قائلا «إن ذلك لا يساعد على الأمن والاستقرار الإقليميين»، مقترحا حلا سياسيا بمساعدة الأمم المتحدة وإطلاق حوار وطني بين السوريين.

وبعد أربعة أعوام من الصراع، تجمع قوى المعارضة السورية بأن بلدهم أصبح تحت «الاحتلال الإيراني» بشكل كامل، وأن نظام بشار الأسد مجرد واجهة لهذا الاحتلال، خاصة في ظل وجود قوات الحرس الثوري على شكل قادة في المعارك أو مستشارين يتخذون القرارات السيادية والمصيرية في هذا البلد.

من جهة أخرى دمّر متطرفو داعش سجنَ «تدمر» الصحراوي بالمتفجرات، وذلك بعد احتلاله بأيام.

وكان التنظيم سيطر على مدينة تدمر الأثرية، بعد انسحاب جنود النظام السوري منها، فيما تناقضت المعلومات حول أوضاع السجناء الذين كانوا في السجن بين الإفراج عنهم أو نقلهم من طرف النظام إلى سجون أخرى، لكن مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، رامي عبد الرحمن، قال إن السجن كان خاليا وقت التفجير.

وأوردت وكالة فرانس برس، أنه قبل سقوط تدمر في يد «داعش»، نقل النظام المعتقلين داخل السجن إلى سجون أخرى في سوريا، وفق المرصد السوري دائما.